تقرير حول إصلاح المنظومة الانتخابية في المغرب: رؤية استشرافية

من اعداد يونس بنان
باحث رئيسي بمعهد الدراسات الاجتماعية والاعلامية

مقدمة: تأطير إشكالية الإصلاح الانتخابي في المغرب

يُعد النظام الانتخابي حجر الزاوية في بناء أي ديمقراطية فعالة ومستقرة، فمن خلاله تتشكل إرادة الأمة وتترجم إلى مؤسسات قادرة على تحقيق تطلعات المواطنين. وفي سياق التحولات السياسية التي يشهدها المغرب، تبرز الحاجة الملحة لإعادة النظر في المنظومة الانتخابية بهدف تعزيز فعاليتها. لا يُقصد بـ "الفعالية "هنا مجرد رفع نسبة المشاركة في صناديق الاقتراع، بل تتجاوز ذلك لتشمل قدرة النظام على إنتاج مشهد سياسي مستقر، تشكّل فيه الأحزاب قوى حقيقية قادرة على استقطاب نخب جديدة، وبناء ثقة متينة مع الشارع، وهو ما يُعد تحدياً جوهرياً.

يهدف هذا التقرير إلى تقديم رؤية استشرافية لمعهد الدراسات الاجتماعية والإعلامية بالمغرب، تتجاوز السرد الوصفي لتشريح الواقع الحالي وتقديم مقترحات عملية للإصلاح. ولتحقيق هذا الهدف، يعتمد التقرير على منهجية مقارنة، تستلهم دروساً من تجارب دول ذات سياقات متقاربة أو مختلفة، مثل الأردن وتونس وإسبانيا، التي مرت بتجارب في إصلاح أنظمتها الانتخابية، نجحت في بعض جوانبها وفشلت في أخرى، مما يوفر رؤى قيمة يمكن الاستفادة منها في السياق المغربي.

القسم الأول: المنظومة الانتخابية المغربية: و اقع، تحديات، وديناميكيات 2021

1.1. الإطار القانوني والتطوري

تُعد الانتخابات التشريعية لعام 2021 محطة مفصلية في المسار السياسي للمغرب، حيث جرت في ظل إطار قانوني جديد تم تحديده عبر عدة نصوص، أبرزها القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية، والذي خضع للتغيير والتتميم بموجب القانون التنظيمي رقم 06.21. وتضمن هذا الإطار تعديلات مهمة، منها تخصيص المرتبتين الأولى والثانية حصراً للنساء في كل لائحة ترشيح مقدمة برسم الدوائر الانتخابية الجهوية، بهدف تعزيز مشاركتهن السياسية. كانت هذه التعديلات التشريعية، التي سبقت الاقتراع، عاملاً أساسياً في إعادة تشكيل المشهد السياسي اللاحق.

1.2. تحليل نتائج الانتخابات التشريعية 2021

أسفرت الانتخابات عن نتائج مفاجئة للعديد من المتابعين، حيث شهدت صعوداً قوياً لحزب التجمع الوطني للأحرار، الذي فاز بـ 102 مقعد، بينما مني حزب العدالة والتنمية بخسارة مدوية، لم يحصد فيها سوى 13 مقعداً، مسجلاً خسارة صافية بلغت 112 مقعداً. كان لافتاً في هذه الانتخابات أيضاً ارتفاع نسبة المشاركة إلى 50.35%، وهي أعلى نسبة منذ انتخابات 2002. هذا الارتفاع يشير إلى وجود حراك انتخابي وتعبئة، خاصة في ظل الظروف الصحية التي فرضتها جائحة كورونا.

1.3. التحديات والانتقادات الرئيسية للمنظومة

تُظهر نتائج انتخابات 2021 وجود تحديات هيكلية في المنظومة الانتخابية المغربية. من أبرز هذه التحديات ضرورة استقطاب نخب جديدة خارج نطاق الأحزاب التقليدية، وهو ما دعت إليه الخطابات الملكية مراراً. هذه الدعوة تعكس واقعاً سياسياً تواجه فيه الأحزاب صعوبة في تجديد قياداتها واستيعاب الطاقات الشابة، مما يؤدي إلى ترهلها وتراجع قدرتها على استعادة ثقة المواطنين في العمل السياسي.

كما كشفت نتائج 2021 عن أزمة ثقة عميقة لدى بعض الفاعلين السياسيين أنفسهم. فقد وصف حزب العدالة والتنمية النتائج التي حققها بأنها" غير مفهومة وغير منطقية ولا تعكس مكانة الحزب في الساحة السياسية ."هذا الوصف غير المألوف يعكس حالة من الصدمة، إذ لم تكن الخسارة ناجمة عن تراجع في شعبيته بقدر ما كانت نتيجة مباشرة لتغيير في آلية احتساب الأصوات. فالتعديلات القانونية التي أُقرت قبل الانتخابات أدت إلى تغيير القاسم الانتخابي، مما أضعف القوى السياسية الكبيرة وسمح بتفتيت المشهد السياسي لصالح الأحزاب المتوسطة والصغيرة. وعليه، فإن التحليل لا يجب أن يقتصر على نتائج الصناديق فحسب، بل يجب أن يمتد لفهم العلاقة السببية بين الإصلاح القانوني وتشكيل المشهد الحزبي الجديد.

الجدول الأول: خصائص المنظومة الانتخابية المغربية (2021) والتحولات الناتجة

الخاصية / المحور	الوصف (استناداً إلى المواد البحثية)	النتيجة / الأثر الملاحظ (استناداً إلى المواد البحثية)
القوانين الناظمة	القانون التنظيمي رقم 59.11 المُعدّل.	**إطار قانوني جديد أُقر قبيل انتخابات 2021، أدى إلى نتائج غير متوقعة.**
تخصيص المقاعد	تخصيص المرتبتين الأولى والثانية في اللوائح الجهوية حصرياً للنساء.	**تشجيع مشاركة المرأة في البرلمان.**
المشاركة	ارتفعت نسبة المشاركة إلى 50.35%.	**ارتفاع ملحوظ في المشاركة، عكس التوقعات.**
توزيع الأصوات	فوز حزب التجمع الوطني للأحرار بـ 102 مقعداً، وخسارة	**تراجع حاد لأحد أكبر الأحزاب،**

	حزب العدالة والتنمية لـ 112 مقعداً.	وبروز أحزاب أخرى في الصدارة.
رد فعل الأحزاب	وصف نتائج حزب العدالة والتنمية بأنها" غير مفهومة وغير منطقية."	أزمة ثقة لدى أحد الفاعلين الرئيسيين، مما يشير إلى أن النتائج كانت مفاجئة وغير متوقعة بالنسبة لهم.

القسم الثاني: تجارب مقارنة في إصلاح النظم الانتخابية: دروس مستخلصة

2.1.التجربة الأردنية: التحديث التدريجي في سياق ملكي دستوري

تُقدم التجربة الأردنية نموذجاً للإصلاح السياسي التدريجي الموجه من أعلى، والذي يتشابه في طبيعته مع سياق الإصلاح في المغرب. ففي عام 2021، أُطلقت خطة لتحديث المنظومة السياسية من قبل" اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية ."كان الهدف من هذه الخطة تحقيق غايات محددة على المدى الطويل، مثل الوصول إلى برلمان يضم 65% من أعضائه من أحزاب سياسية عبر ثلاث دورات انتخابية.
من أبرز الإصلاحات التي تضمنتها الخطة اعتماد نظام انتخابي هجين يجمع بين القائمة الوطنية والقوائم المحلية. وقد تزامن ذلك مع تعزيز دور الهيئة المستقلة للانتخابات، التي أصبحت تشرف وتدير أيضاً الانتخابات البلدية والنقابية وغيرها، مما أكسبها مكانة كـ" بيت خبرة "أردني. يوضح هذا النموذج أن الإصلاح الموجه من القيادة يمكن أن يكون فعالاً عندما يتبنى أهدافاً واضحة ومرحلية، ويسعى إلى تحقيق توازن دقيق بين تعزيز المشاركة الحزبية وتجديد شرعية المؤسسات، مع الحفاظ على استقرار النظام السياسي.

2.2.التجربة التونسية: الإصلاح المؤسسي وتحديات الاستدامة

تُشكل التجربة التونسية حالة مختلفة، إذ يمثل إصلاحها الانتخابي نتيجة مباشرة لتحول مجتمعي جذري أعقب ثورة 2011. كان أبرز إنجاز في هذا السياق هو تأسيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في 18 أبريل 2011، لتحل محل وزارة الداخلية التي كانت تشرف على الانتخابات منذ عام 1956. مُنحت هذه الهيئة استقلالية كاملة وصلاحيات واسعة النطاق، بدءاً من تسجيل الناخبين ومراقبة تمويل الحملات إلى فرز الأصوات وإعلان النتائج.
ومع ذلك، تُظهر التجربة التونسية هشاشة الإصلاح المؤسسي في غياب توافق سياسي دائم. ففي عام 2022، وفي سياق" التدابير الاستثنائية"، قام الرئيس قيس سعيد بتعديل القانون الأساسي للهيئة، وحلّها وإعادة تشكيلها، مانحاً لنفسه صلاحية تعيين رئيسها وأعضائها وإعفائهم. هذا التراجع يؤكد أن الإصلاحات القانونية وحدها لا تكفي، وأن استقلالية المؤسسات يجب أن تُحمى ليس فقط بالنصوص التشريعية، بل أيضاً بآليات دستورية وثقافة سياسية تمنع الالتفاف عليها أو إضعافها من قبل السلطة الحاكمة.

2.3.التجربة الإسبانية: نموذج الانتقال التو افقي

تُعد تجربة إسبانيا في الانتقال من حكم استبدادي (ديكتاتورية فرانكو) إلى ديمقراطية برلمانية نموذجاً فريداً من نوعه، لم يأتِ نتيجة لثورة، بل عبر عملية تفاوضية وتوافقية استمرت لعدة سنوات. بدأت العملية بعد وفاة فرانكو في عام 1975، وشهدت إصدار سلسلة من القوانين الإصلاحية التي مهدت الطريق للتحول.

كان حجر الزاوية في هذا الانتقال هو" ميثاق مونكلوا "الذي وقّع في عام 1978، وهو اتفاق تاريخي بين مختلف الأحزاب السياسية والنقابات لترسيخ أسس الانتقال الديمقراطي والتعاون في إدارة الاقتصاد. يُظهر هذا النموذج أن الإصلاح الفعال ليس مجرد مسألة فنية أو تقنية، بل هو في المقام الأول عملية سياسية تتطلب توافقاً وطنياً واسعاً، وبناء ثقة بين مختلف الفاعلين. كما تؤكد التجربة الإسبانية على أهمية فصل المؤسسات الأمنية عن الشأن السياسي، وهو تحدٍ رئيسي في معظم التحولات الديمقراطية.

الجدول الثاني :مقارنة بين إصلاحات النظم الانتخابية في الأردن، تونس، وإسبانيا

البلد	سياق الإصلاح	أبرز الإصلاحات التشريعية / المؤسسية	النتيجة / الدروس المستخلصة
الأردن	إصلاح تدريجي موجه من أعلى، عبر" لجنة ملكية لتحديث المنظومة السياسية."	-نظام انتخابي هجين (قائمة وطنية وقوائم محلية). - تعزيز دور الهيئة المستقلة للانتخابات.	-نموذج لـ"الإصلاح من أعلى "مع أهداف محددة. - تحقيق توازن بين تعزيز دور الأحزاب والحفاظ على استقرار النظام.
تونس	تحول مجتمعي جذري (ثورة 2011) أدى إلى إصلاحات جذرية.	-إنشاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات كبديل لوزارة الداخلية. - منح الهيئة استقلالية وصلاحيات واسعة.	-نموذج للإصلاح المؤسسي الجذري. - درس حول هشاشة الاستقلالية المؤسسية في غياب تو افق سياسي دائم.
إسبانيا	انتقال توافقي تدريجي من نظام استبدادي.	-سلسلة من القوانين الإصلاحية (1976-1978" - .(ميثاق مونكلوا "لضمان التوافق السياسي.	-نموذج لنجاح الإصلاح عبر التو افق. - أهمية الإطار القانوني الدستوري القوي وحياد المؤسسات الأمنية.

القسم الثالث: رؤية للإصلاح: نحو منظومة انتخابية مغربية أكثر فعالية

انطلاقاً من تحليل واقع المنظومة المغربية ودروس التجارب المقارنة، يمكن تقديم رؤية متكاملة للإصلاح ترتكز على محورين أساسيين: الإصلاح التشريعي والإصلاح المؤسسي.

3.1. مقترحات للإصلاح التشريعي

لتعزيز فعالية النظام، يجب النظر في مجموعة من المقترحات التشريعية:

- **النظام الانتخابي** :يمكن دراسة خيار النظام الانتخابي الهجين على غرار النموذج الأردني، والذي يجمع بين القائمة الوطنية لتمثيل الأحزاب على المستوى الوطني وتعميق بُعدها البرنامجي، والقوائم المحلية لتعزيز التمثيل المباشر للمواطنين. هذا التوازن يمكن أن يساهم في إخراج حكومة برلمانية منبثقة عن أغلبية واضحة، مع ضمان تمثيل محلي فعال.
- **آلية احتساب الأصوات** :ينبغي أن تُراجع آلية احتساب الأصوات، بما في ذلك القاسم الانتخابي، في إطار حوار وطني شامل يضم جميع الأطياف السياسية والمجتمعية. فالقوانين يجب أن تكون موضع توافق وطني، لا أن تكون سبباً في إحداث صدمات سياسية أو إثارة الشكوك حول نزاهة العملية.
- **تجديد النخب** :يتوجب وضع آليات تشريعية وقانونية ملزمة تشجع الأحزاب على استقطاب نخب جديدة وشابة، وكسر احتكار القيادات التقليدية، مما يعزز من قدرتها على استعادة الثقة العامة وتجديد خطاباتها وبرامجها.

3.2. مقترحات للإصلاح المؤسسي

إن الإصلاح التشريعي وحده لا يكفي لضمان فعالية المنظومة، بل يجب أن يرافقه إصلاح مؤسسي يضمن استقلالية المؤسسات وحيادها. في هذا الصدد، يقترح التقرير:

- **إنشاء هيئة مستقلة للانتخابات** :يجب أن تتجاوز صلاحيات هذه الهيئة مجرد الإشراف إلى الإدارة الكاملة للعملية الانتخابية، على غرار النموذج التونسي قبل التراجع المؤسسي. يجب أن تشمل مهامها تسجيل الناخبين، ومراقبة تمويل الحملات، وإدارة كل مراحل الاقتراع.
- **ضمان استقلالية الهيئة** :لضمان استدامة هذه الاستقلالية ومنع تكرار التجربة التونسية، يجب أن يتم تأسيس الهيئة من خلال هيئة توافقية، وأن تُنص صلاحياتها في الدستور وليس في قانون عادي، بحيث تكون لديها حصانة من أي تعديل تشريعي سريع أو التفاف تنفيذي.

3.3. مقترحات لتعزيز الثقة في العملية الانتخابية

لا يقتصر الإصلاح على البُعد القانوني والمؤسسي فقط، بل يتطلب أيضاً جهداً من الفاعلين السياسيين أنفسهم:

- **دور الأحزاب** :يجب على الأحزاب أن تتخذ خطوات جادة لاستعادة ثقة المواطنين من خلال تبني برامج حقيقية تستجيب لتطلعاتهم، وأن تعمل بفاعلية على تجديد قياداتها وتفعيل هياكلها الداخلية.
- **الشفافية** :يجب تعزيز شفافية تمويل الحملات الانتخابية والرقابة عليها بشكل صارم، لضمان تكافؤ الفرص ومنع تأثير المال على إرادة الناخبين.

القسم الرابع: مقترحات من أجل إصلاح شامل للمنظومة الانتخابية

انطلاقاً من دراسة نقدية للتجارب السابقة، يقترح" معهد الدراسات الاجتماعية والإعلامية بالمغرب " مجموعة من المقترحات للإصلاح الشامل للمنظومة الانتخابية.

4.1.المقترحات الإشرافية

يؤكد" معهد الدراسات الاجتماعية والإعلامية بالمغرب "أن الإشراف المستقل والمهني على العمليات الانتخابية يُعدّ من أهم دعائم المسار الديمقراطي. من أبرز المقترحات:

- **إنشاء مجلس وطني مستقل للإشراف على الانتخابات** :يتمتع هذا المجلس بالاستقلال المالي والإداري، ويُسند إليه صلاحيات كاملة في الإشراف والمراقبة، بدءاً من التسجيل في اللوائح وحتى إعلان النتائج. يتكون المجلس من قضاة وخبراء وممثلين عن منظمات المجتمع المدني، ويُمنح سلطة إصدار تقارير ملزمة وتلقي الشكاوى. ويُشير" معهد الدراسات الاجتماعية والإعلامية بالمغرب "إلى أن هذا النموذج ليس جديداً، فقد تبنته دول مثل الهند وجنوب إفريقيا، مما أدى إلى تعزيز الشفافية وزيادة ثقة المواطنين.
- **وضع معايير واضحة للتزكية الحزبية** :تُقترح صياغة ميثاق وطني للتزكية، يهدف إلى الحد من التزكية القائمة على الولاء الشخصي أو النفوذ. يشمل الميثاق معايير مثل الخبرة المهنية، السجل الجنائي النظيف، والتوازن الجغرافي والنوعي. ويُشير" معهد الدراسات الاجتماعية والإعلامية بالمغرب "إلى نماذج مقارنة من كندا والسويد حيث يتم وضع معايير داخلية صارمة لاختيار المرشحين، مما ينتج عنه نخب أكثر قرباً من قضايا المواطنين.

الجدول الثالث: شروط التزكية الحزبية: مقارنة بين المغرب، كندا، والسويد

البند / البلد	السويد	كندا	المغرب
الإطار القانوني العام	يخضع الترشح لقوانين عامة، لكن الأحزاب تُلزم بإجراءات ديمقراطية داخلية شفافة عند التزكية.	الأحزاب مطالبة بتسجيل قواعدها لدى مفوض الانتخابات، والقواعد الداخلية جزء من التسجيل القانوني.	**لا توجد معايير قانونية موحدة؛ تُترك للأحزاب حسب أنظمتها الداخلية.**
الشفافية في	يُراقب المقرر العام للانتخابات	إلزام الأحزاب بالتصريح بآليات	**ضعيفة غالبًا، وتُعاني من**

مسار التزكية	سير التزكيات داخل الأحزاب ويحق للأعضاء الطعن فيها داخليًا.	اختيار المرشحين وتقديمها لمفوض الانتخابات.	**هيمنة الأجهزة الحزبية.**
الاعتبارات المعتمدة في التزكية	الكفاءة، التنوع، التمثيلية، الدور المحلي، تمكين المرأة والشباب.	الالتزام الحزبي، المشاركة المجتمعية، المعايير الأخلاقية، النوع، التعدد الثقافي.	**الولاء الشخصي، الحضور الانتخابي، العلاقات المحلية (غالبًا).**
البند / البلد	الأحزاب تفرض سقفًا داخليًا، ولا تسمح بترشيح أكثر من شخص في نفس اللائحة دون تصويت محلي.	يُشترط احترام عدد المقاعد بالدائرة؛ لا يُسمح بتعدد المرشحين لنفس المقعد من نفس الحزب.	**غير محدد قانونًا، يُترك لتقدير الحزب.**
الإطار القانوني العام	حاسم. يتم اختيار المرشح عبر مؤتمر محلي أو لائحة تصويتية تحددها الفروع.	أساسي. معظم الأحزاب تُجري تصويتات محلية لاختيار المرشحين.	**محدود غالبًا، خاصة في الأحزاب المركزية.**
الشفافية في مسار التزكية	الطعن يُمارس داخل الحزب حسب نظامه، ويمكن اللجوء إلى لجنة الطعون الوطنية.	أي عضو يمكنه تقديم اعتراض مكتوب، وتفصل فيه لجنة داخل الحزب أو لدى مفوض الانتخابات.	**غير مفعلة أو غائبة في عدد من الأحزاب.**
الاعتبارات المعتمدة في التزكية	إلزامية تقريبًا. تُراقب الدولة نسب تمثيل النساء والشباب وتُحفز الأحزاب الملتزمة بها.	مشجّعة. تفرض بعض الأحزاب حدًا أدنى من النساء والشباب في التزكيات.	**خجولة. يُعتمد مبدأ الكوطا دون فعالية كاملة.**
البند / البلد	الهيئة الوطنية للانتخابات تراقب شفافية التزكيات وعمليات الترشح الحزبية.	مفوض الانتخابات يُراقب تطبيق القواعد الداخلية عند الترشيح.	**غائبة. وزارة الداخلية تكتفي بإدارة العملية الانتخابية.**

4.2.المقترحات التشريعية

يرى" معهد الدراسات الاجتماعية والإعلامية بالمغرب "أن الإصلاح التشريعي ضرورة لتصحيح الاختلالات البنيوية. من أهم المقترحات في هذا الصدد:

- **التجريم الصارم لاستعمال المال في الانتخابات :**تُقترح نصوص قانونية صريحة تُجرّم كل أشكال التأثير المالي على الناخبين، مع تفعيل آلية وطنية مستقلة للرصد والمراقبة. الهدف هو حماية الإرادة الشعبية من التلاعب ومحاصرة الفساد الانتخابي. تُشير المقارنة إلى نماذج ناجحة مثل الهند التي تُعلق ترشيحات المخالفين، والولايات المتحدة التي تلزم بالإفصاح المالي الكامل.

الجدول الرابع: مقترح التجريم الصارم لاستعمال المال في الانتخابات

العنصر	المحتوى
المشكلة	**يُعدّ استعمال المال غير المشروع أحد أخطر مظاهر الفساد الانتخابي، حيث يؤدي إلى شراء الأصوات**

	و إفساد الإرادة الشعبية. القانون المغربي يُجرّم بعض الأفعال، لكن العقوبات محدودة وآليات التنفيذ ضعيفة.
المقترح	إدراج نصوص قانونية صريحة تُجرّم كل أشكال التأثير المالي على الناخبين، مع تدرّج في العقوبات، وتفعيل آلية وطنية مستقلة للرصد، التبليغ، والمراقبة.
المبررات	• حماية الإرادة الشعبية من التلاعب • محاصرة الفساد الانتخابي من منبعه. • تقوية ثقة المواطن في نتائج الاقتراع.
أمثلة مقارنة	- الهند: تمنع عبر هيئة الانتخابات استعمال المال، وتُعلّق ترشيحات المخالفين فورًا - الولايات المتحدة: تلزم بالإفصاح المالي الكامل، وتُعاقب المخالفات بالقانون الجنائي الفدرالي.
النتائج المتوقعة	- انخفاض الكلفة الخفية للانتخابات - تقليص تأثير الفاعلين ذوي النفوذ المالي. - رفع مصداقية العملية الانتخابية لدى المواطنين والفاعلين.

- **تقنين الإشهار السياسي والإعلامي**: تُدعو إلى وضع منظومة قانونية متكاملة تُنظّم الإشهار السياسي، خاصة في الفضاء الرقمي، لضمان تكافؤ الفرص ومنع التضليل. تُشير المقارنة إلى أن الاتحاد الأوروبي يُلزم المنصات الرقمية بالإفصاح عن المحتوى السياسي الممول، وفرنسا تُحدد سقفاً مالياً للإشهار الرقمي.

الجدول الخامس: مقترح تقنين الإشهار السياسي والإعلامي

العنصر	المحتوى
المشكلة	غياب تنظيم صارم للإشهار السياسي، مع هيمنة غير متوازنة لبعض الفاعلين على الفضاءات الإشهارية، خصوصًا الرقمية، وغياب معايير واضحة لتوزيع الحصص أو لتوثيق الإنفاقات.
المقترح	سنّ قانون يُنظّم توزيع الحصص الإشهارية بين الأحزاب وفق تمثيليتها، مع ضبط محتوى الإشهار، تحديد سقف الإنفاق الرقمي، وإلزامية توثيق فواتير الحملات على المنصات الإلكترونية.
المبررات	- ضمان تكافؤ الفرص بين المترشحين. - الحماية من التضليل والدعاية الخفية - تعزيز التعددية السياسية والشفافية.
أمثلة مقارنة	- الاتحاد الأوروبي: يُلزم المنصات الرقمية بالإفصاح عن المحتوى السياسي المموّل - فرنسا: تُحدد السقف المالي للإشهار الرقمي وتُلزم المرشحين بالإفصاح المسبق عن استراتيجياتهم الإعلامية.
النتائج المتوقعة	عدالة أكبر في الوصول إلى الجمهور. تقليص النفوذ المالي الخفي عبر المنصات. رفع نزاهة الخطاب السياسي وضمان شفافية الحملات.

- **التصريح الإجباري بالمصالح والممتلكات** :يُقترح فرض التصريح الإجباري بالممتلكات والمصالح لكل مرشح، مع نشره للعموم وإخضاعه للمراجعة من هيئة مستقلة. الهدف هو محاربة تضارب المصالح من المنبع وتعزيز ثقة المواطن في العملية السياسية.

الجدول السادس: مقترح التصريح الإجباري بالمصالح والممتلكات

العنصر	المحتوى
المشكلة	غياب الإلزام القانوني الصارم والدقيق بتصريح مسبق بالممتلكات والمصالح قبل الترشح، مما يفتح الباب لتضارب المصالح، واستغلال النفوذ، ويُضعف ثقة المواطن في العملية الانتخابية.
المقترح	فرض التصريح الإجباري بالممتلكات والمصالح عند الترشح، مع نشره للعموم عبر منصة رسمية، وإخضاعه للمراجعة من هيئة مستقلة أو المجلس الأعلى للحسابات، مع عقوبات واضحة في حال الإخفاء أو التزوير.
المبررات	-الشفافية الوقائية - .محاربة تضارب المصالح من المنبع - .ترسيخ أخلاقيات الترشح والمساءلة المجتمعية.
أمثلة مقارنة	-الولايات المتحدة: تصريح إلزامي مفصل عن الدخل والأصول والعلاقات المالية، متاح للجمهور والصحافة - .فرنسا: هيئة الشفافية HATVP تر اقب التصريحات وتحقق فيها عند اللزوم.
النتائج المتوقعة	-تنقية الحقل السياسي من المرشحين ذوي الأجندات الخفية - .ردع الفساد المالي والسياسي من جذوره - .بناء علاقة شفافة بين الناخب والمترشح تُعزز الثقة في المؤسسات.

4.3.المقترحات التنظيمية والتقنية

لضمان كفاءة ونزاهة العملية الانتخابية، يقترح" معهد الدراسات الاجتماعية والإعلامية بالمغرب " مجموعة من التدابير التقنية:

- **رقمنة المسار الانتخابي بالكامل** :اعتماد منصات رقمية موحدة للتسجيل، التحديث، الاطلاع على اللوائح، وفرز النتائج.
- **استخدام البطاقة الوطنية البيومترية** :تفعيل البطاقة الوطنية البيومترية لتأكيد هوية الناخب يوم الاقتراع، مما يحد من التزوير والتصويت المتكرر.
- **فتح البيانات الانتخابية (Open Data)**: نشر البيانات المتعلقة بالانتخابات بصيغ قابلة لإعادة الاستخدام، لتعزيز الشفافية وتمكين المجتمع المدني من التقييم والمساءلة.

الجدول السابع: مقترحات تنظيمية وتقنية

المقترح	الوصف التحليلي
رقمنة المسار الانتخابي بالكامل	اعتماد منصات رقمية موحدة للتسجيل، التحديث، الاطلاع على اللوائح، نسب التصويت، وفرز النتائج. يتطلب ضمان الأمن السيبراني، حماية المعطيات الشخصية، وتكوين الأطر الانتخابية في المجال الرقمي.

البطاقة الوطنية البيومترية مكان بطاقة الناخب	**تفعيل البطاقة الوطنية بيومترية لتأكيد هوية الناخب يوم الاقتراع، ما يُقلص التزوير ويمنع التصويت المتكرر، مع ضمان السرية وحقوق الخصوصية.**
فتح البيانات الانتخابية (Open Data)	**نشر المعطيات المتعلقة بتسجيل الناخبين، نسب المشاركة، النتائج، التمويل، ومخالفات الحملات، بصيغ قابلة لإعادة الاستخدام. يُسهم ذلك في تعزيز الشفافية، وتسهيل البحوث، وتمكين الصحافة والمجتمع المدني من التقييم والمساءلة.**

4.4. مقترحات لتحفيز المشاركة الشبابية وتعديل النظام الانتخابي

لتعزيز مشاركة الشباب وإصلاح النظام الانتخابي، يقترح" معهد الدراسات الاجتماعية والإعلامية بالمغرب " المقترحات التالية:

- **برنامج وطني للتربية السياسية** :إطلاق برنامج موجه للشباب في المدارس والجامعات.
- **تعديل النظام الانتخابي** :احتساب العتبة على أساس المصوتين لا المسجلين، وإقرار عتبة وطنية موحدة (3% مثلاً) لتقوية الفعالية البرلمانية. كما يُقترح تقليص اللوائح واعتماد نمط مختلط يجمع بين النسبية والأغلبية.
- **إطلاق منتدى وطني للإصلاح** :إطلاق" المنتدى الوطني لإصلاح المنظومة الانتخابية "بالشراكة مع الأحزاب والمجتمع المدني والجامعات، بهدف تحويل نتائجه إلى مقترحات قانونية توافقية.

خاتمة

يُشكل إصلاح المنظومة الانتخابية في المغرب ضرورة حيوية لتعزيز الفعالية السياسية وبناء ديمقراطية مستدامة. إن الدروس المستخلصة من التجارب المقارنة تؤكد أن الإصلاح ليس مجرد عمل تقني لتغيير قانون أو آلية، بل هو عملية سياسية شاملة تتطلب توافقاً وطنياً، وإرادة حقيقية للإصلاح من أعلى، وآليات مؤسسية قوية تضمن الاستقلالية والحياد.

يرى" معهد الدراسات الاجتماعية والإعلامية بالمغرب "أن بناء ثقة جديدة بين المواطن والعملية السياسية يبدأ من إصلاح عميق للمنظومة الانتخابية. إصلاح يُعطي الكلمة لمن يستحقها، ويُقصي من يستقوي بالمال والنفوذ، ويجعل من كل صوت أداة تغيير حقيقية في مسار ديمقراطي ناضج.

يضع هذا التقرير بين أيدي المعنيين بالشأن الانتخابي، السياسي، والمدني، مساهمة مواطِنة مسؤولة، تدعو إلى تفعيل شراكة وطنية من أجل انتخابات تعبّر فعلاً عن إرادة الشعب.

المراجع المعتمدة:

1. الانتخابات الجهوية والانتخابات الجماعية2021 دليل تطبيقي ,... Konrad - https://www.kas.de/documents/276068/8307005/Guide+des+e%CC%81lections+2021+VA.pdf/01f6949c-65ba-5898-07d6-67c009511c0b?version=1.0&t=1629119467019
2. انتخابات تشريعية لتجديد أعضاء مجلس النواب يوم الأربعاء 08 شتنبر ,... https://www.chambredesrepresentants.ma/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A3%D8%B9%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%A8-%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%A1-08-%D8%B4%D8%AA%D9%86%D8%A8%D8%B1-2021
3. 2021 Moroccan general election - Wikipedia, https://en.wikipedia.org/wiki/2021_Moroccan_general_election
4. تشريعيات 2021 في المغرب.. مطالب بالإصلاح الانتخابي وانتقادات لأداء الأحزاب - الجزيرة نت , https://www.aljazeera.net/politics/2020/7/25/%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8
5. الانتخابات الأردنية مؤشر إيجابي وسط توترات حرب غزة ,... The | https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alantkhabat-alardnyt-mwshr-ayjaby-wst-twtrat-hrb-ghzt
6. النسور: التعديلات الدستورية اضافة مهمة في عملية الاصلاح السياسي وتعزيز الديمقراطية , https://pm.gov.jo/Ar/NewsDetails/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D9%88%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D8%B6%D8%A7%D9%81%D8%A9_%D9%85%D9

%87%D9%85%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A_%D9%88%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9

7. تجربة الإصلاح الانتخابي في تونس بعد الـ 2011 ,ASJP | https://asjp.cerist.dz/en/article/76565 8.
8. الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس تركيبتها وقوانينها ,... https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2022/12/11/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A
9. Spanish transition to democracy - Wikipedia, https://en.wikipedia.org/wiki/Spanish_transition_to_democracy
10. المعجزة الإسبانية.. عندما تتغلب إرادة الشعب على الديكتاتور وحاشيته | سياسة - الجزيرة نت , https://www.aljazeera.net/politics/2021/1/11/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%AC%D8%B2%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%86%D8%AF%D9%85%D8%A7-%D8%AA%D8%AA%D8%BA%D9%84%D8%A8-%D8%A5%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%A9
11. التحول من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي: الدروس المستقاة من القادة السياسيين لبناء المستقبل, https://www.idea.int/sites/default/files/democratic-transitions-AR-chapter-11_0.pdf
12. حزب العدالة والتنمية وانتخابات المغرب المقبلة.. تراجع أم مفاجأة؟ , https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/6584/%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9-

%D8%AD%D8%B2%D8%A8-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-
%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-
%D9%88%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%
AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A8%D9%84%D8%A9-
%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9-%D8%A3%D9%85-
%D9%85%D9%81%D8%A7%D8%AC%D8%A3%D8%A9